

عنوان المداخلة: دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية (دراسة حالة بنك التنمية الإسلامي)

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور بنك التنمية الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء وذلك وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حيث تمارس نشاطها باستخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة من خلال تسطير برامج لدعم عمليات تمويل الصادرات والواردات. وخلصت الدراسة في الأخير أن بنك التنمية الإسلامي عن طريق المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية يساهم في دعم وتمويل وتعزيز التجارة البينية بين دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية : التجارة الخارجية: التمويل

Abstract :

This study aimed to shed light on the role of the Islamic Development Bank in financing foreign trade for member states, in accordance with the provisions and principles of Islamic Sharia, where it operates using various Islamic financing formulas through the development of programs to support export and import financing operations.

Finally, the study concluded that the Islamic Development Bank, through the Islamic Corporation for the Finance of Foreign Trade, contributes to supporting, financing and promoting intra-OIC trade among the member countries of the Organization of the Islamic Conference

Keywords :Islamic banks; foreign trade; financing

مقدمة:

للتجارة الخارجية دور هام في تنمية اقتصاد الدول كما تساهم في تعزيز العلاقات بسبب ربط الدول ببعضها البعض، كما تساهم في توسيع القدرة التسويقية لما يتيح من فتح أسواق جديدة والتي تؤثر في ارتفاع مستوى الدخل القومي.

تقوم البنوك الإسلامية بدور الوسيط بين تعبئة المدخرات من جهة ومحاربة الاكتناز من جهة أخرى، وذلك لأن هدف مثل هكذا بنوك هو توفير التمويل المناسب للتجارة الخارجية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لذا أقر وزير المالية للبلدان الإسلامية في مؤتمر بجدة عام 1973م؛ بإنشاء بنك إسلامي للتنمية من أهدافه دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة على التساؤل الرئيسي التالي:

فيما يتجلى دور بنك التنمية الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية؟

الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح أهم الأسئلة الفرعية للإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ما هي أهداف كل من البنوك الإسلامية والتجارة الخارجية؟

- ما هي آليات تمويل التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة: انطلاقاً من الأسئلة الفرعية السابقة سنقوم باختبار الفروض التالية:

-تهدف كل من البنوك الإسلامية والتجارة الخارجية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.

-توجد عدة آليات لتمويل التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية منها: المربحة، المضاربة، المشاركة...

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه والمتعلق بتمويل التجارة الخارجية ويمكن الإشارة إلى أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- يعتبر نشاط تمويل البنوك للتجارة الخارجية نشاطاً مهماً وحيوياً فهو من الأنشطة الرئيسية لها

- طبقت هذه الدراسة على المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من مجموعة البنك

الإسلامي للتنمية لدورها الفعال في تنمية وتمويل التجارة بين الدول الإسلامية

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على أهداف البنوك الإسلامية والتجارة الخارجية

- تبيان آليات تمويل التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية

- إبراز دور بنك التنمية الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية

منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الجوانب النظرية للبنوك الإسلامية والتجارة الخارجية، والمنهج التحليلي في تبيان مدى مساهمة بنك التنمية الإسلامي من خلال المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة في تمويل التجارة الخارجية.

معاور الدراسة: من أجل الإحاطة بالموضوع ارتأينا تقسيمه إلى:

1- الإطار النظري للبنوك الإسلامية والتجارة الخارجية.

2- مساهمة بنك التنمية الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية.

3- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية.

1/ الإطار النظري للبنوك الإسلامية والتجارة الخارجية

تقدم البنوك الإسلامية خدمات التمويل والاستثمار وفق صيغ تتوافق مع أحكام ومبادئ

الشريعة الإسلامية، ويلاقي تمويل التجارة الخارجية بالبنوك الإسلامية استحساناً كبيراً في كثير من الدول

الإسلامية، فالنظام المالي الإسلامي بصفة عامة يقدم أفضل بديل مقارنة بالنظام المالي التقليدي وأقل

عرضة للأزمات المتكررة.

1.1 تعريف البنوك الإسلامية أو ما يعرف بالمصارف الإسلامية

- توجد عدة تعريفات للبنوك الإسلامية؛ والتي تشير إلى مفاهيم أساسية تكاد تكون متقاربة والتي منها ما يلي:
- "هي مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية" (بن حدو، 2018، صفحة 100).
 - "أجهزة مالية استثمارية ذات رسائل تنموية، إنسانية واجتماعية تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي بين الأفراد بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية" (خيابة، 2013، صفحة 234).

2.1 خصائص البنوك الإسلامية

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن البنوك الإسلامية لها مجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي (بن حدو، 2018، صفحة 106، 108):

- ✓ عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.
- ✓ الالتزام الكامل بقواعد الشريعة الإسلامية.
- ✓ جمع أقصى قدر من الأموال المدخرة أو المكتنزة.
- ✓ توفير الأموال اللازمة للنشاطات الأكثر نفعاً للفرد والمجتمع على حد سواء،
- ✓ الربح ليس الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية وإنما تتبعه أهداف أخرى؛ تطوير الاقتصاد وتنمية المجتمع...

3.1 أهداف البنوك الإسلامية: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ أولهما ما يتعلق بالمصرف الإسلامي كجزء من النظام الاقتصادي الكلي ويتركز هدفه أساساً حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما الثاني فيتعلق بوصفه كوحدة اقتصادية والتي سنفصل فيها من خلال ما يلي (عربناك):

- تحقيق الربح ليكون خيراً دليلاً على نجاح البنك الإسلامي مراعية في ذلك عدم المغالاة وإلحاق الضرر بالأطراف ذات الصلة بعمله.

- تقديم الدعم للمشاريع الاقتصادية النافعة من خلال توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- تجسيد التضامن الفعلي بين أرباب المال وأصحاب المشاريع المستخدمين لتلك الأموال؛ بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال سواء كان ربحاً أو خسارة.

- العمل بمناخ يتسم بالأمان والابتعاد عن المخاطر وذلك من خلال إتباع سياسة التنوع في توظيفات البنك.

- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد صيغ عديدة متناسبة مع الأفراد والشركات.

- يساهم في جذب وتنمية الودائع وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

4.1 مفهوم التجارة الخارجية

تعريف التجارة الخارجية في الفقه الإسلامي لا يختلف عن التعريف العام، تعددت تعاريف التجارة الخارجية نذكر من بينها:

- "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة" (السيد أحمد، 2009، صفحة 08).
- "هي المعاملات التجارية الدولية تتم في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة" (الجميل، 2013، صفحة 11).

5.1 آليات تمويل البنوك الإسلامية

قبل التطرق لآليات تمويل التجارة الخارجية، وجب علينا أولاً أن نخرج إلى مفهوم التمويل الإسلامي.

1.5.1 مفهوم التمويل الإسلامي

"هو نوع من التمويل، أو على الأصح أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية معروفة مهمة وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها وبما أن التمويل المصرفي يعتمد على تقديم مال مملوك فيكون الاسترباح فيه بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساساً للربح، وهذه القاعدة تقتضي أن من ملك شيئاً استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء ومثل ذلك لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فإن الزيادة التي حصلت في كمية النقود التي لديه هي أيضاً ملك له" (العماري، 2012، صفحة 20).

2.5.1 آليات تمويل البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم تمويلات عديدة لاستخدام الأموال واستثماره بالطرق المشروعة التي تقوم أساساً على استبعاد الربا والفائدة في معاملاتها والتي سنفصل فيهم فيما يلي:

-المرابحة: "عقد يبيع المصرف الإسلامي نوعاً معلوماً من الموجودات بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه". تستخدمها البنوك الإسلامية لمقابلة طلب التمويل كتحويل المواد الخام، الآلات وتمويل التجارة قصيرة الأجل". تتم عملية المرابحة كآلية لتمويل التجارة الخارجية بالطريقة التالية: يقوم البنك كأول خطوة بشراء البضاعة من المورد ثم يقوم العميل بشرائها من البنك بسعر متفق عليه على أن يتم دفعه بشكل مؤجل، حيث تحول البضاعة باسم العميل وقت شرائها من البنك، عادة ما يقدم العميل

رهن للبضاعة كضمان للبنك وتشكل المربحة ما نسبته 70-80 % من إجمالي حجم التمويل التي تقدمه البنوك الإسلامية؛ وهذا لطبيعة عملها نحو التوجه للنشاطات التي ينجم عنها المشاركة في الربح والخسارة

-المضاربة: "عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب العمل والمضارب (مالك رأس المال)، على أن يقوم رب المال بالمساهمة برأس مال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضاربا " على أن يتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وفق شروط عقد المضاربة وأن يتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب إهمال أو الإخلال بالشروط المتعاقد عليها. وتتم عملية المضاربة كآلية لتمويل التجارة الخارجية بالطريقة التالية: يزود البنك المضارب بالتمويل اللازم للقيام بنشاطه؛ على أن ينحصر دور هذا الأخير فقط في إدارة المشروع مقابل عائد يؤخذ كنسبة من ربح المشروع ويدفع المبلغ المتبقي من الربح للبنك، أما في حالة الخسارة يتحمل البنك كافة الخسائر بشرط لم تكن ناجمة عن إهمال المضارب.

- المشاركة: "اتفاقية أو عقد بين كل من المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متفاوتة أو متساوية في إنشاء المشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو في تملك عقار أو موجود منقول سواء على أساس دائم أو متناقص، بحيث يشتري العميل حصة المصرف بشكل متزايد، على أن تتم المشاركة في الأرباح وفقا لشروط العقد أما في حالة الخسائر تتم المشاركة وفقا لنصيب المشاركة في رأس المال، وتتم عملية المشاركة كآلية لتمويل التجارة الخارجية بالطريقة التالية : كما أوضحنا سابقا يساهم المصرف والعميل في رأس مال المشروع بنسب متفاوتة أو متساوية، في حالة الشراكة المتفاوتة فإن العميل يقوم بشراء حصة المصرف لاحقا وتدرجيا على مدى مدة العقد، على أن يكون البيع والشراء مستقلا عن عقد الشراكة ولا يجب اشتراطهما في عقد الشركة.

-الإجارة: " عبارة عن تملك المنافع مقابل الأجرة وهناك نوعان: الإجارة التشغيلية التي يقصد بها فعد بمقتضاه استئجار أصل معين أو استخدامه بواسطة مستأجر مقابل قيام هذا الأخير بسد مبالغ دورية لفترة زمنية محددة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر) أما الإجارة المنتهية بالتملك هنا يقدم للمستأجر خيارا بامتلاك الموجود عند نهاية فترة الإجارة إما بشراء الموجود مقابل ثمن رمزي أو بدفع القيمة السوقية أو بموجب عقد أو دفع قسط خلال فترة الإجارة". وتتم عملية الإجارة كآلية لتمويل التجارة الخارجية بالطريقة التالية: يقوم المصرف بشراء الأصل من المورد ثم يقوم المصرف بتأجيله للعميل مقابل أقساط منتظمة، هنا يبقى الأصل باسم المصرف. أما في حالة الإجارة المنتهية بالتملك يحول الأصل باسم العميل إما بشكل تدريجي أو عند انتهاء العقد.

- السلم: "اتفاق لشراء سلعة من نوع معين وبكمية محددة وبسعر محدد مسبقا وتسلم في تاريخ مستقبلي محدد ويدفع المصرف كامل سعر الشراء بصفته المشتري عند إبرام عقد السلم، في غضون فترة لا تتجاوز 3 أيام" (ابراهيم، 2013، صفحة 08، 13). وتتم عملية السلم كآلية لتمويل التجارة الخارجية بالطريقة التالية: يحصل التاجر على المال من البنك مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلا، هنا يتاح للتاجر أن

يستخدم أموال السلم لدفع أثمان البضاعة للمصانع أو المزارع أو اقتناء مواد أولية للسلعة الموصوفة المطلوبة (فليح، 2002، صفحة 371).

- الإستصناع: "عقد بيع بين بائع يسمى الصانع ومشتري يسمى المستصنع على بيع سلعة موصوفة في الذمة، يصنعها البائع بمادة من عنده في مقابل ثمن حال مؤجل أو على أقساط" (بلخير، 2008، صفحة 04).

- الصكوك: " أداة استثمارية تعتمد على تجزأة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال، على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة برأس مال أصحابها، لأنهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه" (كورش، أولاد ابراهيم، و قجاتي، 2018، صفحة 246).

- المزارعة: " دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه أو مزروع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المتحصل، ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة والزرع وزيادتهما من السقي والاستسقاء والحرث والآلة" (العسال و عبد الكريم، 1985، صفحة 172). وتتم عملية المزارعة كآلية لتمويل البنوك الإسلامية بالطريقة التالية (ناصر، 2002، صفحة 95): يقدم صاحب الأرض أرضه للفلاح، هذا الأخير ينقصه التمويل اللازم، هنا يتدخل البنك الإسلامي لتوفير هذا التمويل على أن يكون الناتج بين الأطراف الثلاث.

- المساقاة: "هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها" (التركماني، 1988، صفحة 183). يمكن للبنك الإسلامي أن يطبق المساقاة على إحدى الصور التالية (ناصر، 2002، صفحة 98، 99):

- الصورة الأولى: يقوم البنك بسقي الأراضي التي عجز عنها أصحابها ويقدمها إلى عامل يرغب بالعمل بأجرة معينة، دور البنك هنا توفير البنك لجلب المياه، توفير أدوات السقي... ويقسم الناتج بين البنك وصاحب الأرض.

- الصورة الثانية: تطبيق الصيغة الثلاثية وهي نفس صورة المزارعة على أن يكون العامل في الحقل شريكاً لا أجيراً لدى البنك، فيقسم الناتج بين الثلاثة.

- يمكن للبنك أن يشتري أرض صالحة للزراعة ثم يقوم بغرسها أو يقدمها للغير بنية المغارسة، ثم يقوم بعد ذلك بعقد مساقاة لهذه الأراضي مع نفس العامل أو مع عامل آخر.

2/ مساهمة بنك التنمية الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية

يقوم بنك التنمية الإسلامي كغيره من البنوك التنموية دور مهماً في تجميع الموارد المالية من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية وتخصيصها وتوزيعها على البرامج والمشاريع المتنوعة في البلدان الإسلامية.

1.2 البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية هو بنك إنمائي متعدد الأطراف أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق ل 12 أغسطس 1974م، بجدة المملكة العربية السعودية. بدأ نشاطه رسمياً في 15 شوال 1395هـ أي 20 أكتوبر 1975م، يضم البنك في عضويته 57 بلداً سنة 2020 وهي موزعة في أربع قارات (أفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا اللاتينية)، له مراكز رئيسية في المغرب، ماليزيا، كازاخستان والسنغال. وله مكاتب وسيطة في مصر، تركيا، أندونيسيا، بنغلاداش ونيجيريا. بلغ رأس ماله المكتتب فيه 50,6 مليار دينار إسلامي سنة 2020م (البنك الإسلامي للتنمية، 2020، صفحة 03). يهدف البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في كامل بقاع المعمورة؛ منفردة ومجموعة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية).

2.2 مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

قام البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تعمل تحت نظارة البنك لكل منها وظائف ومهام محددة نذكرها فيما يلي (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، 2015، صفحة 136):

-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI): تأسس عام 1401هـ (1981م) كمركز بحثي وتدريب للبنك الإسلامي للتنمية، تقع على عاتقه مسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة ومن الطراز العالمي ودعم التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء كما يقوم ببناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال بناء القدرات والخدمات في مجال الاقتصاديات والتمويل الإسلاميين، يهدف إلى أن يصبح مركز عالمي للاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي، وذلك طبقاً لرؤيته الجديدة.

-المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC): تأسست سنة 1415هـ (1994م). تهدف إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية بين دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتوفير المؤسسة الخدمات التالية: تأمين ائتمانات التصدير لتغطية مخاطر عدم التسديد فيما يتعلق بتمويل التجارة والمعاملات التجارية عبر الحدود، فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية بين البلدان الأعضاء فتوفر لهم خدمة التأمين الاستثماري لتغطية المخاطر القطرية، إعادة التأمين على الممتلكات التي تغطيها وكالات التصدير المحلية.

-المؤسسة المالية لتنمية القطاع الخاص (ICD): تأسست المؤسسة ككيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999). يتضح دوره من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص وهذا كوسيلة لدعم التنمية والنمو في البلدان الأعضاء، أما الأهداف الرئيسية للمؤسسة فهي: تحديد فرص الاستثمار في القطاع الخاص لتسريع عملية النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء، توفير تشكيلة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تساهم في توسيع نطاق وصول الشركات إلى أسواق رأس مال إسلامي في الدول الأعضاء.

-المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC): هي كيان مستقل يشكل جزءا من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية باشرت المؤسسة عملها في محرم 1429 هـ (يناير 2008). مهمتها الأساسية توفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسير التجارة البنينة والدولية. وتضم المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كان يوفرها البنك من خلال نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تمد المؤسسة خبرتها وتمويلاتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية للدول الأعضاء. تهدف إلى: تسهيل جمع الموارد العامة والخاصة من أجل دعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة، دعم التجارة في الدول الأعضاء، توفير الأدوات المناسبة لتنمية السلع الإستراتيجية المرتبطة بالتجارة من أجل مساعدتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمي.

3.2 أنشطة البنك الإسلامي للتنمية: تتمثل أنشطة البنك الإسلامي للتنمية فيما يلي:

- ✓ بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين الحكومات والقطاع المدني.
- ✓ زيادة تبادل المهارات المعرفية بين الاقتصاديات المتطورة والنامية.
- ✓ التركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وذلك لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم.
- ✓ تعزيز التنمية العالمية التي تقوم على هياكل تمويل أخلاقية ومستدامة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

✓ تنمية التعاون بين دول الأعضاء من أجل تحسين أوضاع الإنسانية.

4.2. وظائف البنك: يقوم بنك التنمية الإسلامي ب:

- تقديم المساعدة لتنمية التجارة الخارجية للدول الإسلامية الأعضاء وكذا تشجيع التجارة البنينة
- تقديم القروض للدول الإسلامية الأعضاء في البنك، المساهمة في رؤوس أموال المشاريع.
- منح معونات للدول الإسلامية وذلك لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء صناديق مالية مخصصة لأغراض محددة كصناديق المعونة المنشأة في الدول الإسلامية للدول الغير أعضاء..
- القيام بالبحث اللازم لممارسة كافة أنواع النشاط الاقتصادي والمصرفي والمالي في الدول الإسلامية وذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية مع باقي مؤسسات العمل الإسلامي المشترك.
- تعبئة الموارد وقبول الودائع (البنك الإسلامي للتنمية).

5.2 صيغ التمويل في مجموع كيانات البنك الإسلامي للتنمية: تطبق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية صيغ تمويل ومنتجات مالية تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن إجمال هذه الصيغ فيما يلي (هربان، 2015، صفحة 135، 136):

-البيع لأجل: استحدثت هذه الصيغة سنة 1405 هـ (1985 م)، بموجبها يقوم البنك بشراء الأصول (آلات ومعدات)، ثم بيعها بسعر مرتفع، على أن يكون السداد على أقساط.

-الاستصناع: صيغة تمويل متوسطة الأجل، استحدثت سنة 1416هـ (1996م)، وتمثل إما عقد إنشاء أو إستصناع، يتعهد بموجبه البائع أو المصنع على تزويد المشتري بسلع وفقا لمواصفات محددة بعد إنشاؤها أو تصنيعها وذلك لفترة محددة وسعر متفق عليه.

-الإجارة: صيغة تمويل متوسطة أو طويلة الأجل، استحدثت سنة 1397هـ (1978م)، بموجبها يتم شراء المعدات أو الآلات ثم تحول حق استخدامها في فترة لاحقة إلى المستفيد خلال فترة زمنية محددة يمتلك فيها البنك خلالها هذه الأصول.

-خطوط التمويل: تمنح للمؤسسات المالية في الدول الأعضاء لتمويل المشاريع وعمليات التجارة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-القروض: استحدثت هذه الصيغة سنة 1396هـ (1976م)، تقدم لتمويل المشاريع للدول الأعضاء، وهي صيغة ميسرة تختلف بطبيعتها عن الصيغ الأخرى، وتفرض عليها رسوم خدمة لتغطية النفقات الفعلية لإدارة القرض، تتراوح فترة السداد ما بين 15 و25 سنة، وفترة سماح تتراوح بين 3 و7 سنوات.

- المضاربة: شكل من الشراكة يقدم بموجبه أحد الأطراف المال، ويقدم الطرف الآخر الخبرة والإدارة، ويتشارك الطرفان على أي أرباح تتحقق من هذه العملية بناء على نسبة يتفق عليها مسبقا، بينما يتحمل الطرف الذي وفر التمويل خسارة رأس المال.

- المربحة: عقد يبيع بين البائع والمشتري، يشتري البائع بموجبه السلع اللازمة لمشتري آخر ثم يبيع السلع لذلك المشتري بسعر يزيد عن سعر الكلفة، كما يحدد الربح (هامش الربح وفترة السداد عادة تسدد على أقساط) بعقد مبدئي.

-المشاركة في الأرباح: استحدثت هذه الصيغة سنة 1397هـ (1978م)، وتمثل إحدى التقنيات التمويلية التي تقتضي بتجميع الأموال بواسطة طرفين أو أكثر لتمويل مشروع معني، ويحصل كل طرف وفقا لشروط وأحكام الشراكة على نسبة مئوية، من الأرباح المتأتية من هذا المشروع، ويتم تقاسم هذه الأرباح بالتناسب وفقا لمساهمة كل طرف في رأس المال.

- المساهمة في رأس المال : استحدثت سنة 1396هـ (1977م)، يساهم البنك في هذه الصيغة برؤوس أموال شركات في أموال مختلفة، علما أن مستوى مشاركة البنك لا تتجاوز ثلث رأسمال الشركة.

6.2 برامج البنك الإسلامي للتنمية في مجال تمويل التجارة الخارجية

قام بنك التنمية الإسلامي بإنشاء وإدارة ثلاث برامج لاستثمار الفوائض من الأموال وذلك لتمويل العمليات على المدى القصير والمتوسط وهي (ناصر، 2002، صفحة 158، 163):

- برنامج تمويل الواردات: انطلق هذا البرنامج في عام 1397هـ - 1977م. وذلك لتمويل واردات المواد الخام، السلع الجاهزة والوسيطة للدول الأعضاء في البنك، مع إعطاء الأفضلية للعمليات التي تتم فيما بين الدول الأعضاء وهذا باستخدام صيغتي المربحة والبيع لأجل، وقد بلغ حجم التمويل لتجارة الواردات 395,32 مليون دينار إسلامي سنة 1416هـ لصالح 54 عملية منها 59 % للدول الأعضاء و 41 % لتمويل

الواردات للدول الغير أعضاء كما بلغ مجموع العمليات منذ انطلاق هذا البرنامج 815 عملية بمبلغ قدره 7525.83 دينار إسلامي وهذا إلى غاية نهاية 1416هـ.

- برنامج تمويل الأطول أجلا بين الدول أعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: انطلق هذا البرنامج في عام 1408هـ- 1987 م. هدفه تعزيز التبادل التجاري وتشجيع تصدير السلع الغير تقليدية فيما بين الدول الأعضاء باستخدام صيغتي المربحة والبيع لأجل. بلغ حجم هذا التمويل من البنك سنة 1416هـ في إطار هذا البرنامج 13 عملية بمبلغ 59,88 مليون دينار إسلامي لصالح 6 دول من الأعضاء، كما بلغ مجموع العمليات منذ انطلاق هذا البرنامج 107 عملية لصالح 11 دولة عضو بمبلغ إجمالي قدره 252,97 مليون دينار إسلامي وهذا إلى غاية 1416هـ.

- محفظة البنوك الإسلامية للتجارة والتنمية: أنشئت هذه المحفظة بتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع بنوك إسلامية أخرى بتاريخ 27 رجب 1407هـ- 27 مارس 1987م، يتولى بنك التنمية الإسلامي هذه المحفظة بصفته مضاربا، وللمحفظة ميزانية وموارد بشكل مستقل، يبلغ عدد المشاركين 20 مؤسسة مالية إسلامية برأس مال يبلغ 100 مليون دولار أمريكي، تقوم المحفظة بتمويل كل السلع الحلال والمتعارف عليها في التجارة الدولية، كما تكون موجهة بالأساس إلى القطاع الخاص، على أن يكون أحد طرفي التمويل من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويكون هنا التمويل على ثلاث أنواع: تمويل مباشر أو تمويل مشترك أو تمويل جماعي، على أن تتخذ إحدى الصيغ التالية: المربحة، السلم، الإجارة، البيع لأجل ويمكن أيضا للمحفظة المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات والشركات الصناعية أو الزراعية أو التجارية.

3/ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية

بداية من الأول من محرم 1429 أي 10 يناير 2008، أوكل بنك التنمية الإسلامي عملية تمويل التجارة الخارجية للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية بغية تشجيع التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي والتي سنفصل فيما من خلال هذه الصحيفة:

1.3 صحيفة وقائع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية:

تاريخ بدء العملية التشغيلية	الأول من محرم 1429هـ (10 يناير 2008)
المقر الرئيسي	جدة (المملكة العربية السعودية)
العضوية	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
المهمة .	تعزيز التجارة والتكامل التجاري لدول منظمة المؤتمر الإسلامي
رأس المال المرخص .	3 مليار دولار أمريكي (2019)
رأس المال المكتتب فيه	85719 مليون دولار أمريكي (2019)
رأس المال المدفوع	749788 مليون دولار أمريكي (2019)
صيغ التمويل	المربحة، التمويل المباشر، التمويل المهيكل، خطوط تمويل التجارة، تمويل المؤسسات المالية بالمربحة،

الخصم الإسلامي، فتح تعزيز خطابات الإعتماد -الطاقة (النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة) -الغذاء والزراعة (الأسمدة، القطن، الفول السوداني، اللبن، الأرز، السكر والقمح) -الصحة -القطاع الخاص الذي يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسط	القطاعات الممولة
رائدة في مجال تقديم حلول تجارية لاستفتاء احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الرؤيا
تتولى المؤسسة تحفيز التنمية التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الرسالة
دعم تنويع اقتصاديات البلدان، نمو التمويل الإسلامي للتجارة، تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الأهداف الإستراتيجية

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الخارجية، 2019، ص 11 و التقرير السنوي لبنك التنمية الإسلامي، 2020، ص 43

--آليات التمويل: تقوم المؤسسة بتمويل التجارة باستعمال إحدى الطريقتين التاليتين (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، 2015، صفحة 37، 38):

التمويل المباشر: تقدم للمستفيدين تسهيلات تمويلية مباشرة من خلال اتفاقية مرابحة بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة و طالبي الحصول على التمويل.

التمويل المشترك أو الجماعي: وذلك في حالة العمليات الضخمة، هنا يجوز للمؤسسة أن تدعو مؤسسة مالية أو أكثر أو بنكا تجاريا أو أكثر إلى المشاركة في التمويل، كما يمكن للمؤسسة أن تشارك في التمويلات الجماعية التي ترتبها مؤسسة أخرى.

2.3 تمويلات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة من سنة 2008 إلى سنة 2017

تقوم المؤسسة بتقديم تمويلات للتجارة الخارجية، والتي سنفصل فيها في ما يلي:

1.2.3 قيمة تمويلات المؤسسة الدولية لتمويل التجارة من 1437 إلى 2020

الجدول رقم(1): قيمة تمويلات المؤسسة الدولية لتمويل التجارة من سنة 2016 إلى 2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	قيمة التمويلات المعتمدة	عدد العمليات
2016/1437	4478	58
2017/1438	4900	53
2018/1439	5200	70

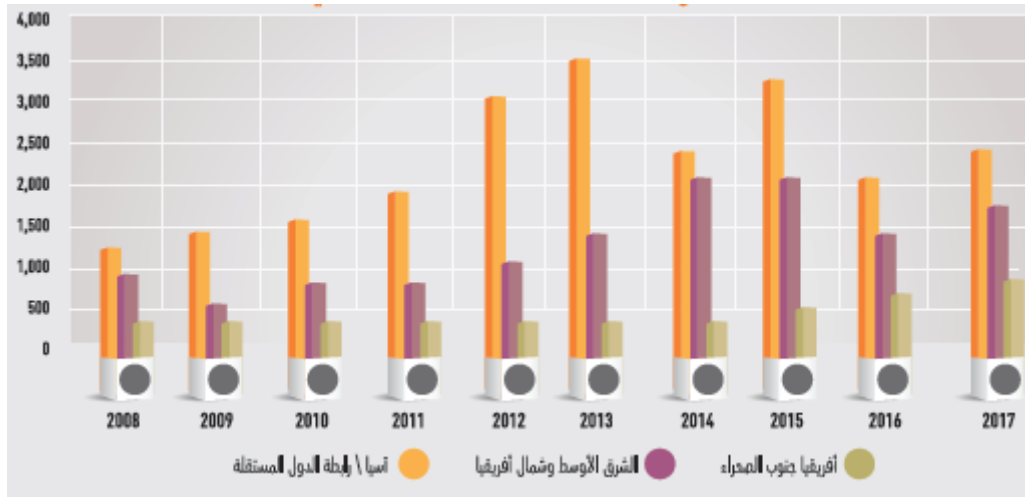
84	5841	2019/1440
26	4720	2020/1441

المصدر: تقارير المؤسسة الإسلامية لدولية لتمويل التجارة لسنة 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

ارتفعت إعمادات تمويل التجارة الخارجية بنسبة 10 % ، حيث زادت من 4478 مليون دولار في عام 2016 إلى 4900 مليون دولار سنة 2017، وقد واصلت المؤسسة عمليات تمويل التجارة الخارجية الارتفاع حتى سنة 2019 إلى أن وصلت إلى 5841 مليون دولار لتحقق بذلك زيادة بنسبة 12% مقارنة بحجم الاعتمادات سنة 2018 التي بلغت قيمتها 5841 مليون دولار، إلا أن سنة 2020 شهدت انخفاضاً بسبب الصعوبات الغير مسبوقة عن جائحة كورونا التي أدت إلى تراجع حشد التمويل من الأسواق الدولية وانخفاض أسعار النفط.

2.2.3 توزيع تمويلات المؤسسة حسب المنطقة الجغرافية من 2008- 2017

الشكل رقم (1): توزيع تمويلات المؤسسة حسب المنطقة الجغرافية من 2008 إلى 2017

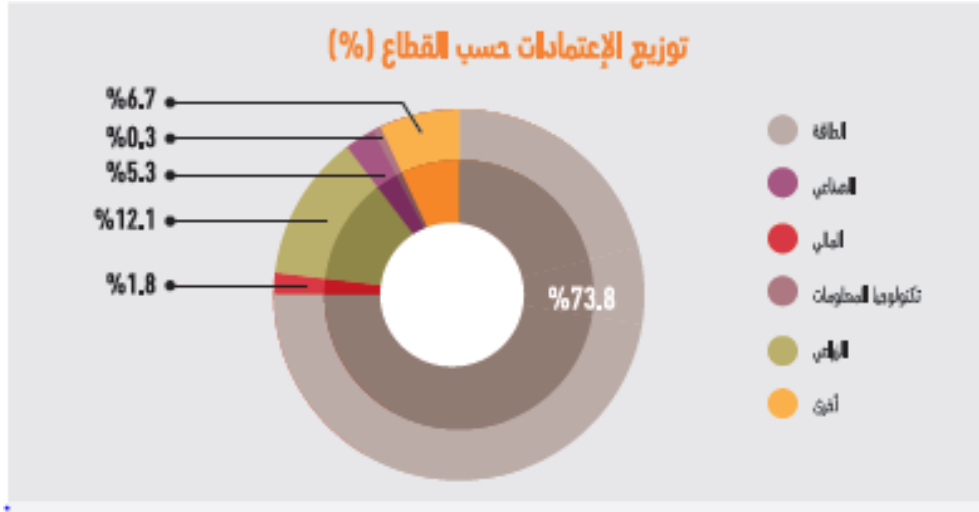


المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، 2017، ص18

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معظم التمويلات المقدمة من طرف المؤسسة لتمويل التجارة الخارجية، تستفيد منها آسيا ورابطة الدول المستقلة ثم في المرتبة الثانية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المرتبة الثالثة أفريقيا جنوب الصحراء طيلة الفترة الممتدة من إنشاء المؤسسة إلى غاية 2017.

3.2.3 توزيع تمويلات المؤسسة حسب القطاع من سنة 2008 إلى 2017

الشكل رقم (2): توزيع تمويلات المؤسسة حسب القطاع من سنة 2008 إلى 2017

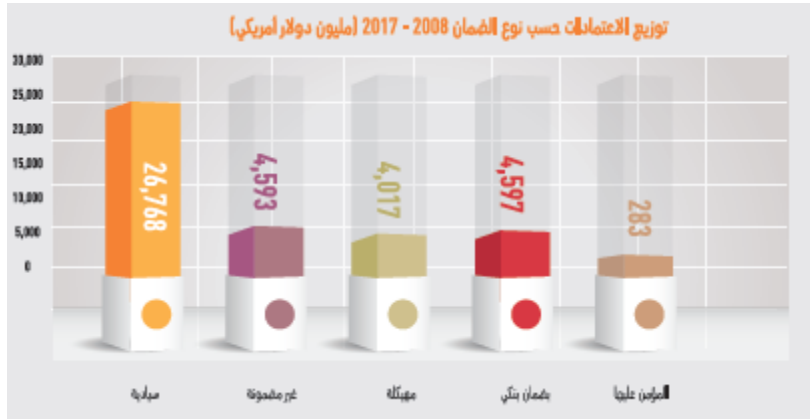


المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الدولية لتمويل التجارة، 2017، ص 19

من خلال الشكل نلاحظ أن أغلب الاعتمادات المقدمة ما نسبته 73,8% لتمويل قطاع الطاقة وهذا لتتمكن من التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية. تليها بنسبة أقل القطاع الزراعي 12,1% ثم القطاع الصناعي بنسبة 5,3% يليه القطاع المالي بنسبة 1,8%، ثم قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 0,8%، باقي القطاعات تتخذ نسبة 6,7%.

2.3. توزيع تمويلات المؤسسة حسب نوع الضمان من سنة 2008 إلى 2017

الشكل رقم (4): توزيع تمويلات المؤسسة حسب نوع الضمان من سنة 2008 إلى 2017



المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الدولية لتمويل التجارة، 2017، ص 19

من حيث تقسيم المحفظة حسب نوع الضمان، نلاحظ أن الضمان السيادي يحتل الجزء الأكبر من المحفظة تليها الضمانات الغير مضمونة، ثم الضمانات البنكية ثم المهيكله ثم الضمانات المؤمن عليها في آخر مرتبة.

3.3. تمويلات المؤسسة لتمويل التجارة لسنتي 2018 و 2019

1.3.3. توزيع تمويلات المؤسسة حسب المنطقة الجغرافية لسنتي 2018 و 2019

الجدول رقم (2): توزيع تمويلات المؤسسة حسب المنطقة الجغرافية لسنتي 2018 و 2019

الوحدة: مليون دولار

إجمالي الموافقات	إفريقيا وأمريكا اللاتينية	آسيا والشرق الأوسط	
5,200.8 (100%)	1,847.8 (36%)	3,353.0 (64%)	2018 فعلية
5,841 (100%)	2,032 (35%)	3,809 (65%)	2019 فعلية

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الخارجية، 2017، ص 39

نلاحظ أن أغلب تمويلات المؤسسة تتجه لدعم التجارة في منطقة آسيا والشرق الأوسط، حيث قدرت حجم التمويلات 3353 مليون دولار سنة 2018 أي ما نسبته 64 % بينما بلغت حجم التمويلات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية 1847,8 مليون دولار من إجمالي حجم التمويلات التي بلغت 5200 مليون دولار، أما في سنة 2019 بلغت حجم التمويلات 5841 مليون دولار مقسمة بين (آسيا والشرق الأوسط) حيث بلغت حجم التمويلات المقدمة 3809 مليون دولار أي ما نسبته 65% من إجمالي حجم التمويل وبين (أفريقيا وأمريكا اللاتينية) حيث بلغت حجم التمويلات المقدمة 2032 مليون دولار أي ما نسبته 35% من إجمالي حجم التمويلات.

2.3.3 توزيع تمويلات التجارة الخارجية حسب القطاعات لسنتي 2018 و 2019

الجدول رقم (3): توزيع تمويلات التجارة الخارجية حسب القطاعات لسنتي 2018 و 2019

جدول 2 - العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حسب القطاع (بملايين الدولارات)				
القطاعات	تمويلات فعلية لعام 2018	%	تمويلات فعلية لعام 2019	%
قطاع الطاقة	3,496.0	67.2	4,449	76.1
قطاع الأغذية والزراعة	749.6	14.4	565	9.7
القطاع المالي	635.8	12.2	677	11.6
قطاعات أخرى	319.5	6.1	150	2.6
إجمالي الاعتمادات	5,200.9	100	5,841	100

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الخارجية، 2017، ص 39

استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سنة 2018 و 2019 في دعم القطاعات الحيوية لدولها الأعضاء ، حيث بلغت نسبة تمويل قطاع الطاقة 67,2 % و 76,1 % على التوالي، في حين قطاع الأغذية والزراعة تم تمويلها سنة 2018 بنسبة 14,4 % إلا أن في سنة 2019 انخفضت قيمة التمويلات المقدمة لتبلغ فقط 9,7 % من إجمالي حجم التمويلات المقدمة، لتستمر كذلك قيمة التمويلات المقدمة في الانخفاض بين سنتي 2018 و 2019 في كل من القطاع المالي والقطاعات الأخرى.

3.3.3 توزيع تمويلات المؤسسة للتجارة الخارجية حسب نوع الضمان لسنتي 2018 و 2019

الجدول رقم (4): توزيع تمويلات المؤسسة للتجارة الخارجية حسب نوع الضمان لسنتي 2018 و 2019

جدول 3 - العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب نوع الضمان (بملايين الدولارات)				
نوع الضمان	تمويلات فعلية لعام 2018	%	تمويلات فعلية لعام 2019	%
ضمان سيادي	4,362.8	83.9	5,019	86.0
ضمان بنكي	635.8	12.2	117	2.0
عمليات تمويل بدون ضمانات	92.0	1.8	601	10.0
عمليات تمويل مهيكّل	30.0	0.6	-	-
تأمين ائتماني	80.0	1.5	104	2.0
الإجمالي	5,200	100	5,841	100

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية، 2017، ص 40

فيما يتعلق بالتمويلات تبعا لنوع الضمان لا تزال الضمانات السيادية تحتل الجزء الأكبر من المحفظة وهذا راجع للعمليات السيادية التي تقوم بها المؤسسة لتمويل قطاع الطاقة والزراعة، تلتها الضمانات البنكية سنة 2018، أما في سنة 2019 تلتها عمليات التمويل بدون ضمانات، أما باقي أنواع الضمانات فتأخذ نسب ضئيلة خلال هاذين السنتين.

4.3.3 عمليات تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء الأقل نموا 2008-2018

الجدول رقم (5): عمليات تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء الأقل نموا 2008-2018

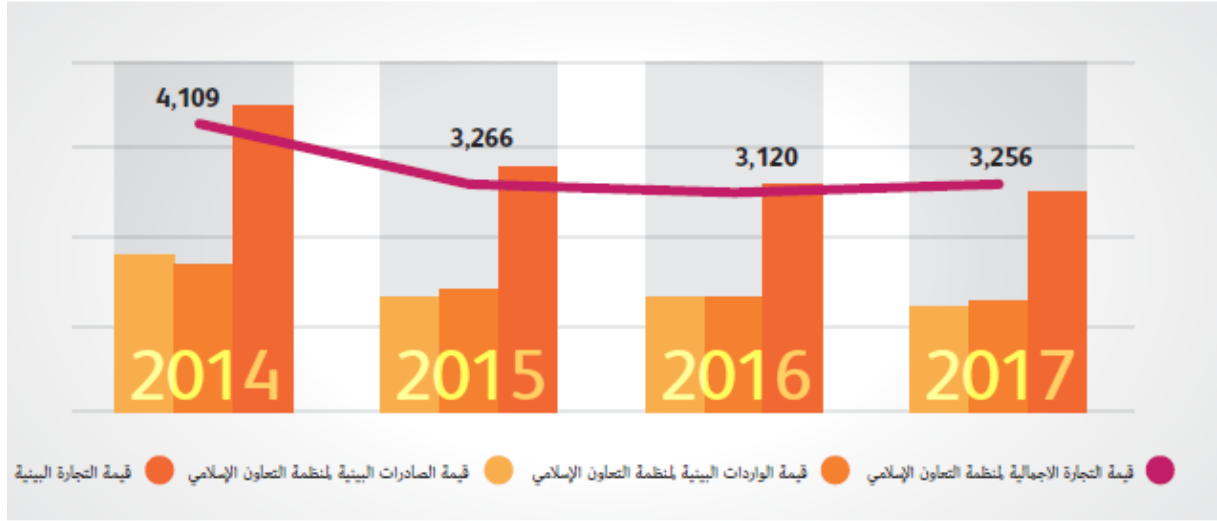
م	البلد	عدد العمليات	المبلغ (ملايين الدولارات)
1	بنغلاديش	90	12,824.00
2	بنين	3	75.00
3	بور كينا فاسو	16	927.05
4	تشاد	1	5.40
5	جزر القمر	7	122.00
6	جيبوتي	16	550.00
7	غانبيا	30	437.00
8	مالي	8	229.60
9	موريتانيا	15	546.27
10	موزمبيق	2	20.00
11	النيجر	3	45.00
12	فلسطين	1	1.00
13	المنغال	6	321.55
14	سرا ليون	2	15.00
15	سودان	4	126.10
16	توغو	9	218.40
إجمالي الاعتمادات للدول الأعضاء الأقل نموا		213	16,463.37
إجمالي الاعتمادات المادرة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة		603	45,458.82
%		35%	36%

المصدر: تقرير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، 2018، ص 101

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة خصصت في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2017 نسبة 35 % لتمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء الأقل نموا، وهذا بهدف تعزيز الشمول المالي وتقديم الدعم للبلدان التي تكون في أمس الحاجة إليه.

4.3. تطور التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنة 2014 و 2017.

الشكل رقم (5): تطور التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنة 2014 و 2017 (مقدرة بمليار دولار أمريكي)



المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الخارجية، 2018، ص 16

شهدت قيمة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي انخفاضا ملحوظا بين سنة 2014 و 2017 مقارنة بالتجارة العالمية ، بالنسبة لصادرات وواردات منظمة التعاون الإسلامي فقد تراجعَت نسبتهما أيضا ؛ من 358,5 مليار دولار سنة 2014 إلى 244,8 مليار دولار سنة 2017 فيما يتعلق بالصادرات العالمية أما بالنسبة للواردات العالمية فقد تراجعَت هي أيضا من 336,7 مليار دولار إلى 260,2 مليار دولار خلال نفس الفترة، وتمثل تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واندونيسيا حوالي 47 % من إجمالي الواردات العالمية لمنظمة التعاون الإسلامي، نفس المجموعة السابقة بالإضافة إلى ماليزيا تمثل 63% من إجمالي الصادرات العالمية لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2017 (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، 2018، صفحة 16).

5.3. إنجازات المؤسسة

عملت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تحقيق جملة من الإنجازات لتمويل وتنمية التجارة نذكر من بينها:

- قدمت التمويل التجاري للحكومات وشركات القطاع الخاص والعام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق خطوط التمويل المقدمة للبنوك المحلية والاقليمية.

- العمل على اتساع نطاق الدعم التجاري ليشمل العديد من القطاعات الحيوية من بينها الطاقة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- بلغ الإجمالي التراكمي للموارد المالية التي تم جمعها من الشركاء والبنوك والمؤسسات المالية 31 مليار دولار مما يعكس الدور الهام الذي تمارسه المؤسسة في جذب واستقطاب التمويل للمعاملات التجارية الضخمة في الدول الأعضاء.

-قدمت العديد من الخدمات والمساعدات الفنية وأنشطة بناء القدرات من بينها برنامج تنمية صادرات القهوة الأندونيسية، برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشروع غامبيا المعني بسموم الأفلاتوكسين،

-أنشئت العديد من البرامج من بينها جسور التجارة العربية الأفريقية، برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا، برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (aftias) (تقرير 2019، خطاب الرئيس).

الخاتمة:

تعتبر البنوك الإسلامية مقوما هاما في هذا العصر، فقد سجلت نموا متسارعا في جميع أنحاء العالم وهذا للدور الذي يلعبه النشاط المصرفي في خدمات التمويل والاستثمار ومرونة منتجاتها وخدماتها بما يتطابق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية،

فتقدم البنوك الإسلامية صيغ تمويل كفيلة بتغطية قطاع كقطاع التجارة الخارجية لدوره الهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخير دليل على ذلك بنك التنمية الإسلامي كنموذج يحتذى به من خلال تقديمه لتمويلات للتجارة الخارجية بهدف تعزيز وتشجيع ودعم التجارة والتكامل التجاري فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

من أهم النتائج التي خرجنا بها من خلال هذه الدراسة:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقوم مختلف صيغ التمويل الإسلامي على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع التعاملات والتعاقدات والتفاضل بينها يكون وفقا لاحتياجات ورغبات العملاء.
- يتمثل دور بنك التنمية الإسلامي في دعم، تشجيع، تمويل التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في البنك حيث بلغت حجم الإعتمادات المالية التي منحها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية حوالي 54 مليار دولار منذ إنشائها سنة 2008 إلى غاية 2020
- أغلب التمويلات المقدمة من طرف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تستفيد منها منطقة آسيا ورابطة الدول المستقلة.
- أغلب التمويلات المقدمة من طرف المؤسسة لتمويل القطاعات الحيوية تستفيد منها بنسبة أكبر قطاع الطاقة يليه قطاع الزراعة.
- أغلب التمويلات المقدمة من طرف المؤسسة تستخدم الضمان السيادي لتسيير المحفظة لتمويل التجارة الخارجية.
- لا تزال نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى طموحات البنك، لذا وجب علينا تقديم المقترحات التالية:
- توفير التمويل اللازم من البنك الذي يشجع على زيادة وتعزيز التبادل التجاري.

- التعريف أكثر بالبنوك الإسلامية وبالصيع التي تمول بها تجارتها وبالتسهيلات التي تقدمها.
- العمل على إقامة ملتقيات وندوات لتشجيع إقامة تكتلات واتفاقيات بين الدول الإسلامية.

قائمة المراجع:

- أحمد بلخير. (2008). عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة - دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية-. 04. باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- أحمد محمد العسال، و فتحي أحمد عبد الكريم. (1985). *النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه* (الإصدار 07). القاهرة، مصر: مكتبة وهبة.
- البنك الإسلامي للتنمية. (بلا تاريخ). *البنك الإسلامي للتنمية*. تاريخ الاسترداد 02 17, 2022، من البنك الإسلامي للتنمية: [/https://www.isdb.org](https://www.isdb.org)
- البنك الإسلامي للتنمية. (2020). *التقرير السنوي 2020*. جدة.
- الكراسنة ابراهيم. (2013). *البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات*. صندوق النقد العربي ، 08، 13.
- المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. (2008). *التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة*
- المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. (2010). *التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة*
- المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. (2016). *التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة*
- المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. (2017). *التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة*
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. (2015). *التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة*
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. (2018). *التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة*
- المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. (2019). *التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة*
- جمال جويدان الجمل. (2013). *التجارة الخارجية* (الإصدار 01). عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- حسن خلف فليح. (2002). *البنوك الإسلامية*. إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- سليمان ناصر. (2002). *تطوير صيغ تمويل التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية* (الإصدار 01). غرداية: جمعية التراث.
- سميرة هريان. (2015). *صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة مجموعة بنك التنمية الإسلامي*-. 135، 136. سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- عبد الرزاق العمري. (2012). *دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية (حالة بنك التنمية الإسلامي)*. 20. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- عبد القادر خياطة. (2013). *الاقتصاد المصرفي*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- عدنان خالد التركماني. (1988). *السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام*. بيروت، سوريا: مؤسسة الرسالة.
- عربناك. (بلا تاريخ). <https://www.arabnak.com>. تاريخ الاسترداد 02 22, 2022، من <https://www.arabnak.com>: <https://www.arabnak.com>
- فؤاد بن حدو. (2018). *البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية*. ألفا للوثائق.
- محمد السريبيتي السيد أحمد. (2009). *التجارة الخارجية* (الإصدار 01). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- مصطفى حسين سلمان، جهاد أبو الرب، محمود حمودة، و علي نصر نصر. (1990). *المعاملات المالية في الإسلام*. عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- نور الدين كورش، ليلي أولاد ابراهيم، و عبد الحميد قجاتي. (2018). *آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانيزمات صيغ تمويل إسلامي-الصكوك الإسلامية نموذجاً*. رورية ، 09 (04)، 246.